مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

دور المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية في دعم إصلاحات الحكومة العراقية

د. علي عبدالرحيم العبوديّ

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

دور المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية في دعم إصلاحات الحكومة العراقية: الخيارات المتاحة وسبل تصحيح المسار

د. علي عبدالرحيم العبودي* *

I. الخلاصة التنفيذية

- العراق بحاجة إلى التعاون الفني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أكثر من الحاجة إلى طلب الاقتراض من هاتين المنظمتين. ويجب أن يركّز الدعم الفني على تقديم الاستشارات، والمشاركة في الخبرات، خصوصاً فيما يخص عملية أتمتة الإيرادات الضريبية، وتطبيق الحكومة الإلكترونية، فضلاً عن دعم شفافية الموازنة العامة وحكم القانون.

- ينبغي للعراق إعادة التفاوض مع منظمة أوبك، وبالتحديد مع السعودية على الحصة الإنتاجية للعراق، على أن يكون ذلك بعد العمل على تحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية لتصل إلى (6) مليون برميل يومياً.

- الانضمام إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، التي تهدف إلى تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل صوره، وسائر الجرائم المتصلة به، وملاحقة مرتكبيها، وتعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد.

- الانضمام إلى المنتدى العربي لاسترداد الأموال، ويوفر هذا المنتدى منصة للتعاون بين الدول العربية للتمكُّن من استرداد الأموال المنهوبة وبالتعاون مع المنظمات الدولية، واستخدام التكنولوجيا المالية في التتبُّع المالي.

- ينبغي للحكومة العراقية التوجُّه نحو توطيد العلاقات الثنائية عبر إبرام اتفاقيات اقتصادية ثنائية في المجالات الإصلاحية التي يتعذَّر على العراق إنجازها بالإمكانات الذاتية؛ لنقص الخبرة، أو شحة التمويل.

- العراق بحاجة إلى التعاون الدولي في أتمتة الإيرادات الضريبية؛ لأنَّ البلاد تفقد بحدود

* باحث مختص في العلاقات الاقتصادية الدولية.

(50%) من تلك الإيرادات عن طريق فرص الفساد، ومن بين الدول التي حققت نجاحات ملهمة في هذا المجال هي سنغافورة.

- الحكومة بحاجة إلى عرض مشاريع تطوير المطارات والموانئ، وتطوير قطاع الكهرباء، إلى جانب بناء منظومة شبكة أنابيب النفط والغاز، ومنظومة السكك الحديدية عن طريق عرضها للاستثمار.

II. توطئة

يشكّل التعاون الدولي الأساس الذي تبنى عليه علاقات الدول ومصالحها المشتركة، وتؤدّي منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تنمية النشاط الاقتصادي وتعزيزه داخل الدولة، فعن طريقه تتصاعد المنافع التي تجنيها الحكومات والشعوب، وعبرها تثبت الدول مكانتها مع الدول الأخرى، ونظراً إلى أثر العلاقات الاقتصادية في حياة المجتمعات، ودورها في البناء والتنمية. ولما كان العراق وما يزال جزءاً من هذه المنظومة الاقتصادية، فهو يؤثّر ويتأثّر بها، فإذا كان من الممكن إنجاز بعض الإصلاحات المنشودة بجهود داخلية بحتة، فإنَّ القسم الأكبر من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية المعلن عنها في البرامج الحكومية يصعب تحقيقها من دون اللجوء إلى دعم منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية والتعاون معها سواء في ظل المنظمات الدولية أم الإقليمية أم على مستوى التعاون الثنائي.

ومن هنا كان لا بدَّ للعراق –خصوصاً الحكومة الجديدة– أن تستفيد من دعم المنظمات الاقتصادية الدولية ومؤسساتها المالية والنقدية وكذلك الاستفادة من البلدان التي خطت خُطُوات متميزة في رسم إصلاحاتها الاقتصادية والمالية وتخطيطهما وتنفيذهما.

مشكلة البحث

تكمُن إشكالية البحث في كيفية تحديد الآليات الناجعة للإفادة من المزايا المالية والفنية التي تقدمها منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية في عملية دعم البرامج الإصلاحية الاقتصادية والمالية داخل العراق، وتبعاً لذلك سيحاول البحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما المزايا الاقتصادية والمالية التي يُمكن أن تقدمها منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية لدعم العراق في إصلاحاته الاقتصادية والمالية؟
- ما هي آليات التعاون الناجعة بين العراق والمؤسسات الاقتصادية الدولية من اجل دعم إصلاحات الحكومة الاقتصادية والمالية ؟
- ما أهم المجالات التي ينبغي للحكومة العراقية طلب المساعدة والدعم فيها من قبل المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: (إنَّه توجد علاقة دالية موجبة بين تبنِّي العراق إصلاحات المؤسسات المالية والنقدية الدولية كخيار متاح، وبين عملية نجاح الإصلاحات الاقتصادية والمالية وبما يحقق البرنامج الحكومي المنشود في رفد الطاقات التنموية لقطاعاته الاقتصادية المختلفة، وتقليل الاعتماد على ريعية الاقتصاد).

محاور البحث

لبلوغ النتائج البحثية وبما يتطابق مع فرضية الدراسة كان لا بدَّ من تقسيم البحث على ثلاثة محاور رئيسة تضمن الأول: الخيارات الإصلاحية المتاحة للحكومة العراقية في ظل المنظمات الاقتصادية الدولية، في حين تناول الثاني: آليات التعاون المقترحة لدعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية في ظل المؤسسات الاقتصادية الدولية، في حين اشتمل الثالث: تصحيح مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية للحكومة العراقية في ظل المنظمات الاقتصادية الإقليمية والاتفاقات الثنائية.

III. خيارات الإصلاح المتاحة للحكومة العراقية في ظل المنظمات الاقتصادية الدولية

كان أفول الحرب العالمية الثانية إيذاناً بتأسيس مجموعة من المنظمات الدولية السياسة والاقتصادية، وذلك يُعْزَى لما شهده العالم من حروب وأزمات اقتصادية ومالية، ولكن أبرز هذه المنظمات حالياً والتي تتحكَّم بقواعد النظام العالمي، هي: مؤسَّسة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، إذ توفِّر هذه المنظمات الدولية مجموعة من الخيارات لدعم الدول بصورة عامة، وينقسم هذا الدعم على مجموعتين[1]:

- **المجموعة الأولى:** تقديم الدعم المالي؛ إذ تقوم هذه المنظمات بتوفير التمويل المالي للدولة التي تعاني من قصور في التمويل، أو عجز في موازنتها العامة، ويكون الدعم إمَّا عبر القروض، وإمَّا عبر المساعدات والمنح المالية.
- **المجموعة الثانية:** تقديم الدعم الفني؛ إذ تقدِّم هذه المنظمات الدولية مساعدات فنية للدول، وتكون هذه المساعدات إمَّا على صورة برامج تدريبية وإمَّا تقديم استشارات في مواضيع مختلفة أهمها السياسات الاقتصادية والمالية، أو مساعدات تكنولوجية.

وتستهدف هذه المنظمات بصورة عامة من تقديم الدعم المالي والمساعدات الفنية إلى نشر الحكم الرشيد وتعزيزه في جميع دول العالم، وذلك عبر حث الدول على تفعيل مبدأ المساءلة والشفافية والمشاركة، ويتضح ذلك بصورة جلية عن طريق الاشتراطات التي يضعها كلٌّ من صندوق النقد والبنك الدوليين على الدول الطالبة للدعم المالي والفني، إذ يجب على الدولة المستفيدة من عملية الدعم أن تقوم بتنفيذ بعض الإجراءات قبل تقديم الدعم لها بصورة كاملة، ويمكن إجمال هذه الاشتراطات بالنقط الآتي[2]:

1. على مستوى السياسة الاقتصادية: يجب على الدولة الطالبة للدعم أن تقوم بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الكلي، والتي تشتمل على تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات، وتقليل الفجوة بين العرض والطلب الكليين، وتبني نظام السوق وخصخصة القطاع العام، وتحرير التجارة الدولية.

1. صلاح نوري عبدالحسين، التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003: دراسة في تأثير المؤسسات المالية الدولية، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسة، قسم النظم السياسية، 2019)، ص 87-86.
2. المصدر نفسه، ص110-102.

2. على مستوى السياسة المالية: يطلب من الدولة المستفيدة من المساعدات أن تقوم بمجموعة من الإصلاحات في السياسة المالية والنقدية والتي تشتمل على:

أ. تخفيض عجز الموازنة العامة، عبر تخفيض الإنفاق العام، ورفع الدعم الحكومي لبعض القطاعات.

ب. توسيع القاعدة الضريبية، وإلغاء بعض الامتيازات الضريبية.

ت. تخفيض سعر صرف العملة المحلية، ورفع أسعار بعض السلع الأساسية.

ث. تشجيع الادخار المحلي، عبر رفع أسعار الفائدة.

ج. الاحتفاظ بالحد الأدنى من الاحتياطات الدولية.

1. على مستوى الإدارة العامة: عَزَتِ المنظمات الاقتصادية الدولية فشل تحقيق الشروط الاقتصادية والمالية في معظم الدول التي دُعِمَت مالياً وفنياً إلى عوامل سياسية، وضعف في مستوى الإدارة العامة، لذا اتجهت هذه المنظمات لوضع شروط سياسية لتقديم الدعم جنباً إلى جنب مع الشروط الاقتصادية[3]، إذِ اشتملت هذه الشروط على[4]:

أ. إنشاء قواعد ومؤسسات توفر إطار يمكن التنبؤ به وشفاف للإدارة العامة يمكنه من تقديم المسؤولين للمحاسبة.

ب. التوجُّه نحو المشاركة السياسية، ودعم الديمقراطية.

ت. شفافية في المعلومات، وسهولة الوصول إليها من قبل جميع الجهات الرقابية الدولية والمجتمعية.

ث. تحقيق سيادة القانون، والسيطرة على الفساد.

ومع السلبيات التي تكتنف هذه الاشتراطات على الدولة الطالبة للدعم، إلا أنَّها تُعدُّ وسائل ضغط على الحكومات لتصحيح أوضاعها الاقتصادية والمالية، وتُعدُّ بالنهاية عملية نجاح أو فشل الدعم المالية والفني المقدمة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية ما هي إلا عملية مرتبطة بنجاح الإدارة العامة للدولة أو فشلها في استغلال هذا الدعم وتوجيهه، ويعود ذلك إلى حدٍّ بعيد إلى كفاءة الحكومة ونوع الأسلوب المستخدم في إدارة السياسات الاقتصادية والمالية داخل الدولة. وقد انضم

3. عصام عبدالشافي، بين المشروطية السياسية والحكم الرشيد، (سلسلة إصدارات المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 201)، ص5.

4.Daniel Kaufmann and others, The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, (Brookings Institution, September, 2010), p.p. 3-4.

العراق إلى كلٍّ من صندوق النقد والبنك الدوليين في عام 1945[5].

أمَّا على صعيد منظمة الدول المصدر للبترول (OPEC) والتي تُعدُّ أكبر تجمُّع للمنتجين والمصدِّرين للنفط في العالم، إذ بلغت حصة أوبك في سوق النفط العالمية عام 1985 نحو (60%)، ولكن تراجعت هذه الحصة تراجعاً تدريجياً بعد إنشاء الوكالة الدولية للطاقة وظهور منتجين جدد، حتى وصلت إلى نحو (30%) عام 2021، وكما موضَّح في الشكل رقم (1).

شكل (1) حصة منظمة أوبك من السوق العالمية للنفط

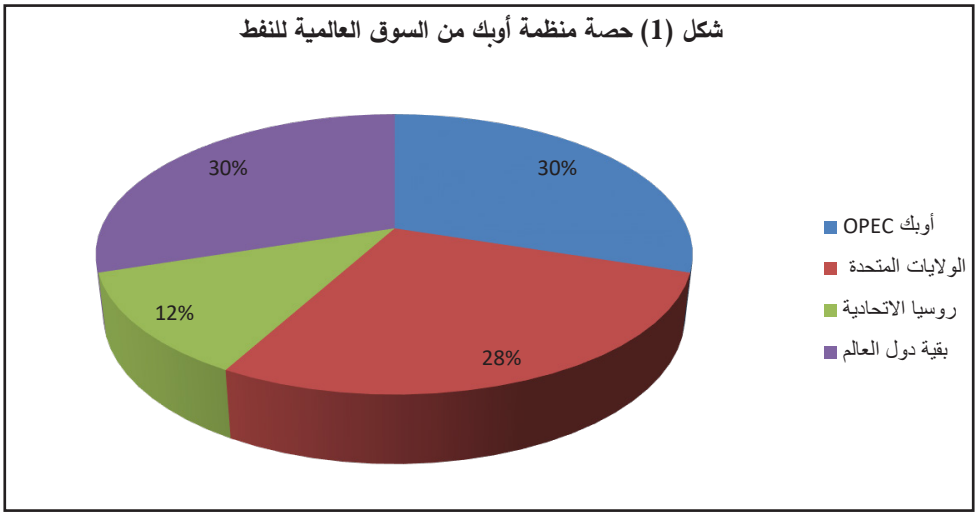

Source: OPEC, Monthly Bulletin of the Oil Market, (Final Name - Austria: August 11, 2022), p. p. 37, 48.

إلا أنَّ فكرة إنشاء منظمة أوبك تُعدُّ من الأفكار العبقرية وقتئذٍ وَفْق مجموعة من الآراء، والتي يتفق معها الباحث، وذلك يعزى للاعتبارات الآتية[6]:

1. أدَّى تأسيس منظمة أوبك إلى سيطرة أعضاء المنظمة على مصدر ثروتها الرئيس، ألَا وهو النفط، بعد أن كان مُحتكراً من قبل شركات الدول الكبرى.

5. صلاح نوري عبدالحسين، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 147، 156.

6. حيدر ظاهر محمد القره لوسي، سياسة المنظمات الدولية النفطية وانعكاساتها على سوق النفط العالمي مع إشارة إلى العراق، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2022)، ص59-58. وكذلك ينظر: كلناز سعيدي، المصالح الوطنية ومكانة منظمة أوبك الحالية في العالم، (سلسلة إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط، 2019)، ص5-4.

2. إعطاء تأسيس المنظمة حياة جديدة للتقارب والتعاون فيما بين الدول النامية، وخلق لديها قوة المساومة ضد الدول الغنية.

3. كما أدَّى تأسيس منظمة أوبك إلى زيادة الإيرادات المالية بصورة كبيرة للدول الأعضاء بعدما كانت تذهب معظمها إلى الشركات النفطية المحتكِرة.

4. منع تأسيس المنظمة كتكتل خاص بالدول المنتجة للنفط، ودخول هذه الدول بحروب أسعار، ممَّا منحها مرونة عالية في إدارة احتياطاتها النفطية.

5. استطاعت الدول النفطية بتأسيسها منظمة أوبك أن تحافظ على أمنها المالي، مقابل أمن الطاقة للدول المستهلكة، خصوصاً الدول الرأسمالية.

6. منحَ تأسيس منظمة أوبك مرونةً عاليةً للدول المنتجة للنفط في التحكُّم بأسعار السوق النفطية.

وقد كان العراق أحد المؤسسين الخمسة لمنظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)، التي أُسِّسَت في عام 1960 في مؤتمر بغداد[7]. ونظراً إلى أنَّ الإيرادات المتأتية من بيع النفط تُعدُّ المصدر الرئيس لجميع أعضاء هذه المنظمة، وتبعاً لذلك يكمُن التعاون والدعم في ظل منظمة أوبك عبر التنسيق في سياسات إنتاج النفط وعملية التصدير عبر نظام الحصص الشهرية لتصدير النفط، والذي تُدعم عن طريقه الدول الأعضاء بعضها بعضاً؛ لتطوير إنتاجها وزيادة كمية حصتها من التصدير.

IV. آليات التعاون المقترحة لدعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية في ظل المؤسسات الاقتصادية الدولية

كان لمنظمتي البنك وصندوق النقد الدوليين الدور البارز في دعم العراق، فضلاً عن منظمة أوبك (OPEC)، إذ تمكَّن هذه المنظمات الثلاث من إعادة دمج الاقتصاد العراقي مرة أخرى بالمنظومة الدولية، ومع أنَّ تعامل العراق مع هذه المنظمات متخبط وذو مستوى ضعيف، ممَّا أدَّى إلى ضياع فرص كبيرة في عملية إصلاح السياسات المالية والاقتصادية. وتبعاً لذلك ينبغي إعادة النظر بطبيعة العلاقة مع هذه المنظمات، وبما يحقق أكبر قدر من الفائدة الاقتصادية والمالية للعراق، وذلك على وَفْق الآتي:

7. Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC Statute, (Vienna-Austria: OPEC Secretariat, 2021), p.1.

أولاً: منظمتا صندوق النقد والبنك الدوليين: ألزمت الظروف الاقتصادية والمالية التي واجهت العراق بعد عام 2003 اللجوء إلى منظمتي صندوق النقد والبنك الدوليين، بوصفهما المتحكمين بالسياسات المالية على المستوى الدولي، ولقد قدَّم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دعماً كبيراً للعراق، فعلى المستوى المالي عمل صندوق النقد الدولي كضامن أو وسيط للعراق لجدولة مديونيته المتراكمة وتصفيتها، والتي قدَّرت بنحو (131) مليار دولار حتى عام 2003، إذ ساهم صندوق النقد بإعادة جدولة معظم هذه الديون، فضلاً عن شطب جزء منها خاص الديون العائدة إلى (دول نادي باريس[8*])[9]، كما عمل الصندوق منذ عام 2004 على تقديم الدعم المالي للعراق عبر المساعدات، ومنح القروض في إطار (اتفاقية المساعدات لما بعد النزعات EPCA، واتفاقية الاستعداد الائتماني SPA)[10**]، إذ حصل العراق على (297,10) مليون وحدة حقوق سحب خاصة بموجب الاتفاقية الأولى عام 2004، وأمَّا بموجب اتفاقيات الاستعداد الائتماني التي بدأت عام 2005، فقد حصل العراق على قرض يساوي (475,36) مليون وحدة سحب، بما قيمته نحو (665) مليون دولار[11]، وكما حصل العراق على قرض (5,34) مليار دولار من صندوق النقد لمواجهة ضعف الإيرادات بعد عام 2015، والشروع بإجراءات إصلاحية في الجانب المالي والاقتصادي؛ دعماً لتعزيز الوضع المالي للعراق على المستوى الدولي[12]. أمَّا بخصوص البنك الدولي فقد درس –منذ بدء التغيير عام 2003، وبالتعاون مع المؤسسات الدولية– حجم الاحتياجات المالية للعراق وقيَّمها، وتبعاً لذلك شرع البنك الدولي عام 2004 بتأسيس صندوق إعادة الإعمار الدولي الخاص بالعراق؛ لمساعدة الدول والجهات المانحة في توجيه

8.* نادي باريس: هو مجموعة غير رسمية تتكوَّن من عشرين دولة تُعدُّ من أكبر اقتصادات العالم، وتقوم بتقديم الخدمات المالية للدولة الدائنة. المصدر: عمار فوزي المياحي، التشريع العراقي وأثره في واقع الاقتصادي التنموي الراهن، (العراق: مجلة العلوم القانونية، العدد 1، 2020)، ص100.

9. Simon Hinrichsen, Tracing Iraqi Sovereign Debt Through Defaults and Restructuring, (London: LSE, No: 304, 2019), p. p.1,26.

10.** اتفاقية (EPCA) هو عبارة عن برنامج مسنود من قبل صندوق النقد الدولي لتقديم المساعدات الطارئة لمرحلة ما بعد الصراعات لتخفيف قابلية الأخطار على الدولة، أمّا اتفاقية (SPA) فهي عبارة عن اتفاقيات تقوم بها الدولة مع صندوق النقد الدولية لتوفير تمويل قصر الأجل مع ضمان قروض واسعة يمكن استخدامها بصورة وقائية، مقابل إجراء الحكومة بعملية تصحيحية على اقتصادها على المستوى الكلي. ينظر: صلاح نوري عبدالحسين، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 152–150.

11. عبدالناصر قادر رضا، أبعاد وانعكاسات التمويل الدولي على اقتصاديات الدول النامية–تجارب مختارة–مع إشارة للعراق، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2020)، ص172.

12. ريان كروكر، تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق، (المجلس الأطلنطي، 2017)، ص10.

مواردهم، وأدار البنك الدولي صندوق ائتمان العراق (TF) لغاية عام 2014 [13]، وتكفل البنك الدولي أيضاً بتقديم التمويل الخاص للعراق، وذلك عبر تقديم قروض ميسرة، إذِ ارتفعت القروض المقدَّمة من البنك الدولي للعراق من (250) مليون دولار عام 2010 إلى (1.485) مليار دولار عام 2017 [14]، وآخرها قرض بقيمة (1.2) مليار دولار عام 2021؛ لسد العجز الحاصل في الموازنة ومعالجة آثار الأزمة الصحية (كوفيد19) التي اجتاحت العام[15].

أمَّا على مستوى الدعم الفني، فقد عمل كلٌ من صندوق النقد والبنك الدوليين بصورة وثيقة على برامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية داخل العراق، وذلك عبر تنظيم ورش عمل، إذ أنشأت المؤسستان عدداً من المهام المشتركة، فضلاً عن إقامة الدورات التدريبية للموظفين الأكاديميين والمدنيين، إذ تناولت هذه الدورات مواضيع محددة منها الإدارة المالية العامة، وإدارة العوائد النفطية، ومناخ الاستثمار، والإشراف المصرفي وغيرها، ولا توجد اختلافات في وجهات النظر بين المؤسستين حول قضايا السياسة، إذ تتفق المنظمتان اتفاقاً كبيراً حول برامج الإصلاحات الاقتصادية الواجبة في العراق[16].

ومع الدور الكبير الذي قدَّمته منظمتا صندوق النقد والبنك الدوليين للعراق، وأهمية الدعم المالي المقدَّم من قبل هاتين المنظمتين بعد عملية التغيير 2003، إلا أنَّه ينبغي عدم الإفراط بطلب مزيد من القروض، وذلك يُعْزَى لسببين؛ الأول–خطورة المشروطية في منح مزيد من القروض والتي لا تخلو من غايات سياسية، ممَّا قد يضع البلد تحت ضغوطات خارجية، والسبب الثاني–يكمُن في الفوائد التي تدفع على هذه القروض، والتي تزداد تزايداً تصاعدياً مع كلِّ تأخير بفترات السداد، ممَّا يمثِّل عبئاً على الأجيال المقبلة. لا يعني هذا بأيِّ صورة من الصور تقليل تعامل العراق مع هاتين المنظمتين، بل على العكس من ذلك ينبغي على العراق توثيق العلاقة مع منظمتي صندوق النقد والبنك الدوليين، لكن وَفْق آلية جديدة تعتمد على الأمثلية في دعم الإصلاحات المقترحة في هذه الدراسة، عبر تحديد مجالات وسقوف التعاون مع هاتين المنظمتين، وعلى وَفْق الآتي:

1. زيادة التعاون بالمجال الفني، وطلب المساعدة من هاتين المنظمتين في دعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية، عبر تقديم الاستشارات، والمشاركة في الخبرات، خاصة فيما يخص عملية أتمتة

13. صلاح نوري عبدالحسين، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 156.
14. البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي، التقرير السنوي، (واشنطن، 2017)، ص77.
15. جمهورية العراق، قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (23) للسنة المالية 2021، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص10.
16. رغد حسين علي، واحمد صبيح عطية، الأهداف التنموية للإصلاح الضريبي في العراق ودور المؤسسات المالية الدولية في تفعيلها، (العراق: مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 12، العدد 36، 2020)، ص 44.

الإيرادات الضريبية وتطبيق الحكومة الإلكترونية، فضلاً عن دعم شفافية الموازنة العامة وحكم القانون.

2. تحديد عملية الاقتراض حصراً لسد العجز الحاصل في الموازنة الاستثمارية؛ لأنَّ الصندوق السيادي للعراق سوف يتكفَّل بسد العجز الحاصل في الموازنة الجارية، وإذا كان العجز في الموازنة الجارية يفوق النسبة المخصصة في الصندوق لتحقيق استقرار الموازنة، فعندها يمكن اللجوء إلى الاقتراض من منظمتي صندوق النقدي والبنك الدوليين، بعد نفاد جميع الخيارات المتاحة لسد العجز الحاصل.

3. توثيق التعاون في مجال إدارة المساعدات والمنح الدولية؛ نظراً إلى أنَّ العراق يعاني من مشكلة بنيوية، ألَا وهي تعدُّد الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ برامج المساعدات الدولية، وعدم وجود جهة محددة تتولى التباحث والتفاوض مع الدول المانحة لاستلام المنح المالية والمساعدات الفنية، وتوظيفها بما يخدم خطة الإصلاح الوطنية، ممَّا أفقد هذه المساعدات جدواها الاقتصادية[17]. وتبعاً لذلك، وبعد الشروع بتأسيس المجلس الأعلى للتنمية والإعمار المقترح، يمكن اعتماده كجهة مسؤولة عن استلام المنح والمساعدات الدولية وإدارتها، وبإشراف مباشر من قبل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، على غرار صندوق الإصلاح والتعافي وإعادة إعمار العراق المؤسس من قبل البنك الدولي والحكومة العراقية عام 2018، وبتمويل كلٍّ من كندا، وألمانيا، والسويد، والمملكة المتحدة[18].

ثانياً: منظمة أوبك (OPEC): تَعدُّ منظمة أوبك العراقَ من الدول ذات المكانة المهمة داخل التجمُّع؛ ويعود ذلك لما يمتلكه العراق من إمكانيات نفطية كبيرة، كما يُعدُّ العراق عضويته في منظمة أوبك عامل قوة لمكانته الإقليمية والدولية، إذ تكمُن قوة منظمة أوبك ومكانتها على المستوى العالمي ليس بما تمتلكه من احتياطات نفطية كبيرة التي تبلغ نحو (80%) من إجمالي الاحتياطي العالمي فحسب[19]، بل وبما تملكه من سياسات وقرارات جمعية بين أعضائه، إذ تستطيع

17. دهام محمد العزاوي، برامج التعاون الدولي في العراق ومعوقات التنمية، (العراق: مجلة بيت الحكمة، دراسات اقتصادية، العدد 43، 2020)، ص 102.

18. للمزيد يُنظر: البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي، صندوق الإصلاح والتعافي وإعادة إعمار العراق (I3RF): تقرير الإنجاز السنوي للصندوق الائتماني المقدَّم إلى الشركات التنموية، (العراق-بغداد: 2022). متوفر على الرابط:
https://documents1.worldbank.org/curated/en/576771645715123591/pdf/Iraq-Reform-Recovery-and-Reconstruction-Fund-I3RF-Trust-Fund-Annual-Progress-Report-to-Development-Partners-2021.pdf.

19. Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin 2022. look at the link: https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm.

عن طريقها توفير الأمن المالي لجميع أعضائها التي تعتمد موازناتها وبصورة كبيرة على الإيرادات النفطية[20]. وأبرز السياسات التي تعتمدها منظمة أوبك للتحكُّم في أسعار النفط عالمياً هي تحديد مستوى الإنتاج، عبر تقسيم الإنتاج وَفْق سقف محدَّد على جميع الدول الأعضاء، وليس هناك معيار واحد لتوزيع حصص الإنتاج، بل تعتمد المنظمة على مجموعتين من المؤشرات المعيارية؛ إذ تعتمد المجموعة الأولى على حجم الاحتياطي المؤكَّد دخل البلد، والطاقة الإنتاجية، ومستوى الاستهلاك المحلي، وتكلفة إنتاج النفط ، أمَّا المجوعة الثانية فتعتمد على عدد سكان الدولة، ودرجة الاعتماد على الصادرات النفطية، ومستوى الدين الخارجي[21]. والحقيقة عند تحليل بيانات الإنتاج وَفْق هذه المعايير سنجد أنَّ هناك عدم عدالة في توزيع الحصص الإنتاجية، وكما هو موضح في جدول رقم (1).

جدول (1) حصص الإنتاج داخل منظمة أوبك وَفْقاً للمعايير الرئيسة عام 2020

الدول	عدد السكان (مليون نسمة)	النسبة من سكان أوبك	الاحتياطي المؤكد (مليار برميل)	النسبة من احتياطيات أوبك	نسبة اعتماد الدولة على الإيرادات الريعية	الحصة الحالية من إنتاج أوبك	النسبة المفترضة وفق المعايير
السعودية	34	6,8	258	21%	52%	41%	28%
العراق	39	7,8	145	12%	87%	17%	20%
الإمارات	9,5	1,8	97	8%	39%	11%	10%
الكويت	4,5	0,9	101	8%	89%	10%	9%

المصدر: إعداد الباحث، وبالاعتماد على:

1. OPEC, Annul Statistical Bulletin, (Vienna, Austria: 2020), P.P.10-13.

2. الأمانة العامة للجامعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحدة، (أبو ظبي: 2021)، ملحق (6/3)، ص 356.

20. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، (واشنطن: 2020)، ص110.

21. فاضل العقابي، كيفية احتساب نظام الحصص للدول الأعضاء في منظمة الأوبك، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع مؤسسة النور للثقافة والإعلام، (تاريخ الوصول 8/9/2022). متوفر على الرابط:
http://www.alnoor.se/article.asp?id=28356

وإذا ما حللنا بيانات الجدول في أعلاه المستندة إلى إحصاءات منظمة أوبك عام 2020 وأسقطناها حسابياً على أهم ثلاثة معايير لتوزيع الحصص وهي: (عدد السكان، ونسبة الاحتياطي المؤكد، ودرجة اعتماد الدولة على الإيرادات الريعية)، سنحصل على الفرق بين حصة العراق الحالية والحصة الحقيقية من إجمالي إنتاج أوبك، وعلى وَفْق الحقائق الآتية[22]:

- تستحوذ السعودية على (41%) من حصة إنتاج أوبك، مع أنَّ عدد سكانها يمثِّل أقل من (6,8%) من إجمالي سكان المنظمة، في حين يبلغ عدد سكان العراق (7,8%) من إجمالي سكان المنظمة، مع حصة إنتاج (17%)، أي: بفارق (24) نقطة لصالح السعودية من حيث الإنتاج، في حين يكون الفارق نقطة واحدة لصالح العراق من حيث عدد السكان.
- يقدر الاحتياطي المؤكَّد من النفط في السعودية نحو (258) مليار برميل، وهو يشكِّل نحو (21%) من إجمالي احتياطي أوبك، في حين بلغ احتياطي العراق وَفْق إحصاءات أوبك[23***] (145) مليار برميل، مشكل في ذلك نحو (12%) من إجمالي احتياطيات أوبك، أي: بفارق (9) نقط لصالح السعودية.
- يعتمد العراق في إيراداته العامة اعتماداً رئيساً على الريع النفطي، وبنسبة (87%)، فيما تشكل الإيرادات النفطية نسبة (52%) من إجمالي الإيرادات العامة في السعودية، أي: بفارق (35) نقطة لصالح العراق.

وتبعاً لذلك، وعند جمع نقط العراق وَفْق المعايير الرئيسة في أعلاه، سنجد أنَّ حصَّة العراق الإنتاجية في منظمة أوبك ينبغي أن تكون (20%)[24****] وليس (17%). وعلى وَفْق ذلك، ونظراً إلى حاجة العراق الملحَّة للتمويل السريع لدعم الخطط الإصلاحية الاقتصادية والمالية، ينبغي للعراق إعادة التفاوض مع منظمة أوبك وعلى رأسها المملكة العربية السعودية على الحصة الإنتاجية للعراق، على أن يكون ذلك بعد العمل على تحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية لتصل إلى (6) مليون برميل يومياً، وَفْقاً للنموذج الإصلاحي المقترح في هذه الدراسة، أو أي نموذج عملي يمكن عبره تحقيق زيادات فعلية في الطاقة الإنتاجية للنفط داخل العراق.

22. OPEC, Annul Statistical Bulletin, (Vienna, Austria: 2020), P.P.10-13.

23.*** تؤكِّد مجموعة من الإحصاءات الرسمية أنَّ احتياطي العراق المؤكَّد من النفط الخام هو أكثر من (148) مليار برميل مع بداية عام 2021. ينظر في ذلك: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، (الكويت: 2021)، ص8.

24.**** حصل جمع معيار عدد السكان (7.8) مع نسبة الاحتياطي المؤكَّد (12)= (20).

ثالثاً: التكتُّلات الاقتصادية الإقليمية: إنَّ الشروع في تأسيس تكتل أو منظمة على المستوى الإقليمي بين الدول المتقاربة جغرافياً والمتشابه ثقافياً وسياسياً ليس مهم بمستوى المنظمات الدولية فحسب، بل هو أهم من ذلك، لما يوفره هذا التكتل من مزايا كبيرة تمكن هذه الدول من التعاون سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بصورة أكثر كفاءة وأكثر انسيابية انطلاقاً من الإيمان بمبدأ المصير المشتركة لهذه الدول، ويمكن تبيان ذلك عبر تناول أبرز الفوائد المالية والفنية التي تقدمها التكتلات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية للدولة العضو، وعلى وَفْق النقط الآتية:

1. تنسيق وتنمية التجارة البينية: إنَّ من أهم الفوائد التي تقدمها التكتلات والمنظمات الاقتصادية على المستوى الإقليمي هو تنسيق السياسات التجارية بين الدول الأعضاء، ممَّا يدفع باتجاه تنمية التجارة وزيادتها بين دول الإقليم الجغرافي، ومن ثَمَّ التمكُّن في الحد من الصدمات الخارجية، وما لهذه الصدمات من آثار سلبية تقع على سيادة الدولة وقراراتها الإستراتيجية. وعلى وَفْق ذلك، تُعدُّ تنسيق السياسات التجارية إحدى الأهداف الرئيسة والبارزة التي تقف وراء الشروع في تأسيس تكتل اقتصادي على المستوى الإقليمي، وهذا ما دفع كل من الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك إلى تأسيس منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، التي تقدِّم الآن مجموعة من الفوائد التجارية والمالية لأطرافها، يمكن إيجازها بالآتي[25]:

أ- تنشيط التجارة بين دول الإقليم، إذ حَلَّتِ المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة من خارج الإقليم، مثل قيام الولايات المتحدة باستيراد بعض المنتجات الزراعية من المكسيك بعد ما كانت تستوردها من أمريكا الجنوبية.

ب- تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وكما موضَّح في الشكل رقم (2).

ج- تنشيط عملية الاستثمار بين هذه الدول، وعلى وَفْق الميزة النسبية لكل دولة، ممّضا نتج عنه زيادة في الطاقة الإنتاجية، وتقليل نسبة البطالة في دول النافتا.

د- زيادة القوة التفاوضية للإقليم مع المنظمات الدولية والتكتُّلات الإقليمية الأخرى.

25.رميدي عبدالوهاب، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، (الجزائر: مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 10، العدد 2، 2006)، ص 172-171.

شكل رقم (2) إجمالي الناتج المحلي في دول منظمة الـ NAFTA للأعوام 1995– 2020 (تريليون دولار)

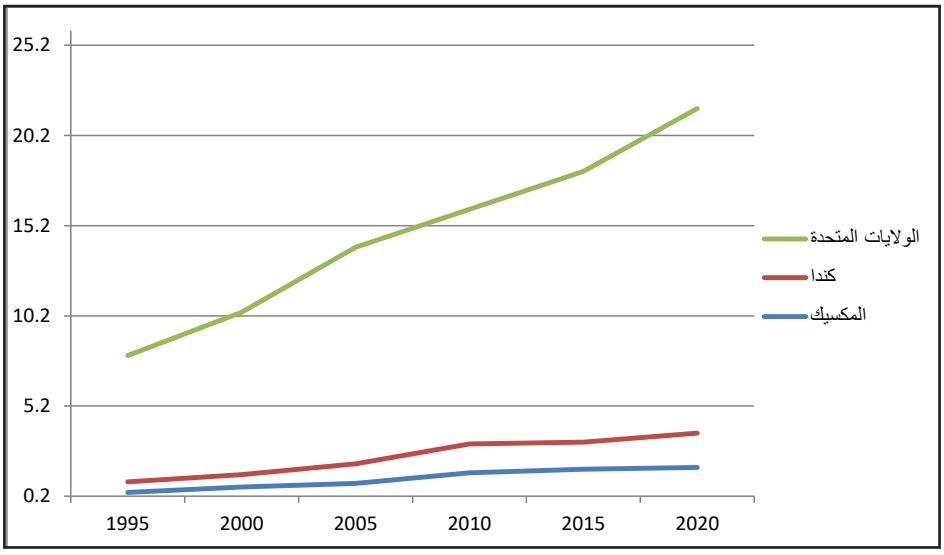

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات المفتوحة، 2021. متوفر على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/ny.gdp.mktp.cd?view=chart&locations=us-mx-ca

2. تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الدولة: تُعدُّ التكتُّلات والمنظمات الإقليمية الذراع التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة، إذ تلجأ منظمة الأمم المتحدة إلى التكتُّلات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ برامجها وسياساتها الخاصة بتعزيز الشفافية داخل الدول، وذلك عبر الحث على تفعيل المساءلة والمشاركة ونشر التقارير الاقتصادية والمالية بصورة دورية، كما نصَّت عليها وبصورة واضحة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003[26]. لذا تقوم معظم المنظمات والتكتُّلات الاقتصادية الإقليمية في تقديم العون والمساعدة للدول المنضوية تحت لوائها؛ لتعزيز الشفافية وترسيخها داخل الدولة وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، لذا دائماً ما تنص المواثيق المنشِئَة للتكتُّلات والمنظمات

26. للمزيد يُنظر: الأمم المتحدة–الجمعية العامة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، (الجمعية العامة، قرر 4/58، 21 أكتوبر 2003). متوفر على الرابط:
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/lb/e19f40580febb9a1f123b7388fd35e47b1a617eca3e6ffec725a83f5fb3ed20f.pdf

الإقليمية على ضرورة توفير الظروف المناسبة؛ لتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الدول الأعضاء، ومن أمثلة ذلك، ميثاق الاتحاد الإفريقي حول مكافحة الفساد، التي تنص في النقطة خامساً من المادة ثانياً على التعاون بين الدول الأعضاء؛ لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة للدولة[27].

3. زيادة التنمية الاقتصادية: يتعذَّر زيادة وتنويع مصادر الإيرادات الكلية للدولة من دون العمل على تنمية الاقتصاد الوطني، أي: إنَّ تنويع مصادر إيرادات الدولة المالية ما هي إلَّا متغير تابع لمستوى النمو الاقتصادي داخل البلد. ونظراً إلى الإمكانيات الكبيرة التي تحتاجها عملية تنمية الاقتصاد الوطني، فضلاً عن المنافسة الشديدة في عملية الإنتاج الزراعي والصناعي والمتاجرة بها على المستوى الدولي، اتجهت بعض الدول التي يجمعها إقليماً جغرافياً واحداً إلى التعاون فيما بينها للنهوض وتنمية اقتصادهما، وذلك عبر تأسيس تكتُّل اقتصاد إقليمي، ومن أمثلة ذلك، رابطة دول جنوب شرق آسيا، المعروفة اختصاراً باسم (منظمة الآسيان)، إذ شرعت كلٌّ من: (إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند) بتأسيس اتحاد اقتصادي عام 1967[28]؛ للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي والطاقوي في هذه الدول، عبر زيادة التعاون وتوزيع المهام في هذين القطاعين، إلا أنَّ التعاون اتسع مع اتساع عدد الأعضاء داخل التكتُّل حتى وصل عددهم إلى عشرة أعضاء، إذ وسَّع التكتُّل من مجالات تعاونه، ليشمل التعاون في مجال الصناعة، والتجارة، ذلك وَفْق تبنِّي ثلاث سياسات إستراتيجية، هما[29]:

أ- التوقيع على اتفاقية موحَّدة للتجارة.
ب- توزيع المشاريع الصناعية بين الدول الأعضاء وَفقاً لمبدأ الميزة النسبية.
ج- العمل على إقامة مناطق صناعية مشتركة بين الدول الأعضاء.

وكنتيجة لهذا التعاون الاقتصادي بين دول منظمة الآسيان، ارتفع الناتج الإجمالي لهذه الدول بصورة لافتة في العقود اللاحقة، إذ نما الاقتصاد الكلي لدول المنظمة مجتمعة بنسبة تراوحت بين (2.5-7.5%) للمدة المحصورة بين عامي (2000-2019)[30].

27. جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، 2006)، ص 6.
28. علي عواد الشرعي، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانية الاستفادة منها، (الجزائر: مجلة إنسانيات، العدد 8، 1999)، ص 4.
29. المصدر نفسه، ص 6-7.
30. زينب بوقاعة، دروس مستفادة من تجربة التكامل الاقتصادي لدول رابطة الآسيان، (الجزائر: مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 7، العدد 1، 2021)، ص119.

4. مواكبة التطورات على المستويينِ التقني والتكنولوجي: إنَّ من أهم التحديات التي تواجه الدولة اليوم هي موضوعة التخلُّف التكنولوجي، وعدم مسايرة التطورات العالمية في هذا الخصوص، إذ أضحت التكنولوجيا العامل الخامس من عوامل الإنتاج، لذا عملت الدول، خصوصاً المتقدمة مع نهاية القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين على زيادة الاهتمام بمجال البحث والتطوير التكنولوجي، ممَّا ساعدها على تحقيق طفرات تنموية كبيرة[31]. لذا وجدت الدول النامية نفسها في تحدٍّ كبيرٍ أمام التقدُّم التكنولوجي السريع في العالم، ونظراً إلى الإمكانيات المتواضعة التي تملكها هذه الدول عملت وبصورة جدية على إعطاء التعاون في مجال التكنولوجيا والاتصالات أهمية متقدمة في ظل التكتلات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، خصوصاً في مجال التجارة وطرائق تحصيل الإيرادات العامة، فقد قامت بعض المنظمات الاقتصادية الإقليمية في التعاون على تفعيل الحكومة الإلكترونية بين أعضائها[32].

V. تصحيح مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية للحكومة العراقية في ظل المنظمات الاقتصادية الإقليمية والاتفاقات الثنائية

أولاً: تصحيح مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية في ظل تجارب المنظمات الاقتصادية الإقليمية

توفِّر هذه التكتُّلات الإقليمية خيارات عديدة للتعاون، ودعم العراق في تحقيق إصلاحاته الاقتصادية الخاصة بتنويع مصادر إيراداته العامة، والتقليل من الصفة الريعية، وذلك ممكن عبر الإفادة من المزايا الاقتصادية والمالية التي توفرها الاتفاقيات الإقليمية الخاصة، ومن أهمها الآتي:

1. المشاركة في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتي تُعدُّ من الاتفاقيات العربية المعنية بمكافحة الفساد، كما وتشكِّل الإضافة الأحدث إلى مجموعة الصكوك الإقليمية المعنية بمكافحة الفساد[33].

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه

31. EU, Science, technology and innovation in Europe, (Eurostat: 2013), p.p. 26-28.

32. للمزيد يُنظر: منظمة التجارة الحرة للقارة الإفريقية، دليل نظام المستخدمين العموميين، (إثيوبيا، 2019).

33. وقد صادق مجلس النواب العراقي على انضمام العراق إلى هذه الاتفاقية عام 2012، وكانت قد وقعت عليها (21) دولة عربية في (21 ديسمبر/ كانون الأول 2010) للمزيد ارجع إلى: منظمة التجارة الحرة للقارة الإفريقية، دليل نظام المستخدمين العموميين، المصدر السابق.

بكل صوره، وسائر الجرائم المتصلة به، وملاحقة مرتكبيها، وتعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه، واسترداد الموجودات، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وتشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع الفساد ومكافحته[34].

ولعل من أبرز مسارات تلك الاتفاقية المبرمة في كنف الجامعة العربية والتي تُعدُّ بمنزلة تحديد آليات تعاون وَفْق الآتي[35]:

- تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف عن نمط الفساد واتجاهاته.
- التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.
- استخدام المعلومات والآليات ذات الصلة التي تعدُّها المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى؛ مكافحة الفساد ومنعه.
- استعراض تنفيذ بنود هذه الاتفاقية من جانب الدول الأطراف فيها.
- تقديم توصيات لتحسين هذه الاتفاقية وتحسين تنفيذها.
- التعاون التقني بين الدول الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية.

1. المشاركة بالمنتدى العربي لاسترداد الأموال، وأُنْشِئ هذا المنتدى عام 2012 للتعاون العربي؛ لاسترداد الأموال وشدَّد على ضرورة استخدام إستراتيجيات أفضل؛ لأنَّ الاعتماد على الطرائق التقليدية للتعاون الدولي في مسائل الجنائية غير كافٍ؛ لذا من الضروري التوصُّل إلى أساليب أكثر ابتكاراً ومرونة للدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية لتلبية المتطلبات القانونية للدول المطلوب منها إعادة الأموال، فإنَّ جهود الدول تجسَّدت بتحديث قوانين مكافحة غسل الأموال، وتحديث قواعد (اعرف عميلك)، وتطبيق إجراءات لتسهيل تتبع متحصلات الجريمة وتجميدها ومصادرتها[36]. ويوفر هذا المنتدى منصة للتعاون بين الدول العربية للتمكن من استرداد الأموال المنهوبة وبالتعاون مع المنظمات الدولية، إذ ناقش المنتدى العربي في جلسته

34.حيدر طالب محمد علي، وآخرون، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، (الأردن: مؤسسة فريدريش اربت، 2021)، ص114.

35. المصدر نفسه، ص 121.

36. إخلاص قاسم السعديّ، حنين عامر القرغوليّ، الشفافية المالية والاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان النامية (مليزيا–لبنان–العراق)، (المملكة الأردنية الهاشمية: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2022)، ص161.

الرابعة المنعقدة في تونس عام 2015، مسيرة المنتدى العربي لاسترداد الأموال منذ انطلاقه في 2012 بالدوحة والنتائج التي تُصِّل إليها في دوراته الثلاث، ومدى استجابة الدول وتعاونها في تحقيق أهدافها، والتزام الشركاء الدوليين بمبادرة استرداد الأموال التي أطلقتها دول مجموعة الثماني. كما ناقش موضوعة معايير المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول العربية والأدوات المبتكرة لاستعادة الأموال المنهوبة بطريقة سريعة [37].

2. المشاركة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة (AFSD)، إذ يُعدُّ المنتدى عن تكتُّل للدول العربية، ويجمع هذا التكتل الإقليمي بين الحكومات العربية ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لمعالجة أولويات التنمية المستدامة من منظور إقليمي، ومناقشة التقدم، ومراجعة التجارب الوطنية، وتعزيز صوت المنطقة في المنظمات والتكتلات الدولية، ويدعو الاتحاد العربي للتنمية المستدامة الدول العربية إلى اتباع نهج شامل وتشاركي لمتابعة أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الصادرة عن الأمم المتحدة ومراجعتها[38*****]، ممَّا يوفِّر منصة للحوار بين ممثلي الحكومات والبرلمانيين والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والهيئات الحكومية الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني ومعاهد التدقيق والشباب، وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة بتنظيم المنتدى العربي للتنمية المستدامة سنوياً، وبالتعاون مع جامعة الدول العربية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في البلدان العربية[39].

3. المشاركة في صندوق النقد العربي، ومع حجم الاستثمارات الكبيرة التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وما تحتاجه هذه الاستثمارات من تمويل ضخم، قد لا تستطيع الأسواق المالية الدولية التقليدية أن توفِّره بالأسعار والشروط التي يمكن للدول العربية

37. للمزيد ينظر: وكالة الأنباء القطرية. متوفرة على الرابط:
https://www.qna.org.qa/ar-QA/News-Area/News/2015.

38.***** وهي مجموعة من الأهداف العالمية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة في عام 2015، إذ تقوم على السعي لتحقيق (17) هدفاً مع مطلع 2030، وتنقسم هذه الأهداف بين أهداف اجتماعية، من مثل، القضاء على الفقر والجوع في العالمين وأهداف اقتصادية، من مثل، تنمية الموارد الاقتصادية، وأهداف بيئية، من مثل تقليل انبعاث الغازات السامة، وأهداف تقنية، من مثل دعم الإبداع والابتكار في مجال التكنولوجيا. للمزيد يُنظر: الأمم المتحدة، لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، (منظمة حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، 2022). متوفر على الرابط:
https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development.

39.الأمم المتحدة، المنتدى العربي للتنمية المستدامة: التعافي والمنعة، (بيروت: اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا -ES CWA، 2022)، ص1.

القبول بها والاستفادة منها، ونظراً إلى انقسام الدول العربية بين دول نفطية ذات فائض مالي، ودول غير نفطية تحتاج إلى التمويل، ظهر هنا صندوق النقد العربي كمؤسسة مالية عربية، إذ أُسِّس هذا الصندوق عام 1976[40]. وللصندوق النقد العربي أربعة أهداف رئيسة، وهي على النحو الآتي[41]:

أ. تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية على المستوى العربي.

ب. إرساء أساليب التعاون النقدي فيما بين الدول العربية، والعمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

ت. تطوير الأسواق المالية العربية، وإبداء المشورة حيثما يطلب منه ذلك حول سياسات الاستثمار الخارجي.

ث. تعزيز المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.

2. المشاركة في المنتدى العربي للمدن الذكية: هو إحدى أجهزة منظمة المدن العربية المؤسسة عام 1967، والمتخصصة في مجال خدمات تقنية المعلومات، والتحوُّل نحو تطبيق الحكومة الإلكتروني، والمدن الذكية في الدول العربية، أُسِّسَ في عام 2007، ومقره الحالي مدينة عمَّان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية[42]. ويسعى المنتدى العربي للمدن الذكية إلى الحوكمة الإلكترونية في البلاد العربية، وذلك عبر الآتي[43]:

أ. المساهمة في رفع جاهزية الدول العربية؛ لتحقيق التحول الإلكتروني والوصول إلى المدن الذكية.

ب. تعزيز الشراكات مع المنظمات العربية والدولية والإقليمية؛ لتنظيم دور العلم، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتعاون مع مؤسسات المنظمة الأخرى.

40. مصطفى العبدالله الكفري، اقتصاديات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، (سورية: منشورات جامعة دمشق، بلا تاريخ)، ص208.

41.ميثاق إنشاء صندوق النقد العربي. متوفر على الرابط:
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-silver-jubilee_0.pdf.

42. للمزيد يُنظر: منظمة المدن العربية، الموقع الرسمي. متوفر على الرابط:
http://www.arabtowns.org/ContentDetail.aspx?ID=51.

43. المصدر نفسه. متوفر على الرابط:
http://www.arabtowns.org/ContentDetail.aspx?ID=51.

ت. بناء مرجعية فنية وعلمية في مجال إدارة تقنية المعلومات، والتحوُّل الإلكتروني في الدول العربية.
ث. نقل التجارب الناجحة في مجال إدارة تقنية المعلومات، والتحوُّل الإلكتروني والذكي بين البلدان العربية.
ج. توفير الخدمات الاستشارية والمعلومات والمساعدة الفنية في مجال إدارة تقنية المعلومات، والتحوُّل الإلكتروني والذكي.
ح. تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والعام في مجال إدارة تقنية المعلومات والتحوُّل الإلكتروني.
خ. توفير خدمات التأهيل والتدريب للكوادر البشرية في مجال تقنية المعلومات والتحول الإلكتروني والذكي والإدارة الحديثة في البلدان العربية.

ثانياً: تصحيح مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية في ظل الاتفاقات الثنائية

تقدِّم الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية فوائد كثيرة للدولة، سواءً على المستوى المؤسساتي أم على المستوى التنموي، فيمكن عن طريقها تبادل الخبرات والمعلومات بين الدولتين، كما يمكن عن طريقها تنمية الاقتصاد الوطني، عبر تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية، ومن ثَمَّ زيادة الإيرادات العامة، وذلك يكمُن بتفعيل الميزة النسبية، وتقسيم العمل بين الدولتين. وتبعاً لذلك ينبغي للحكومة العراقية التوجُّه نحو توطيد العلاقات الثنائية عبر إبرام اتفاقيات اقتصادية ثنائية في المجالات الإصلاحية التي يتعذَّر على العراق إنجازها بالإمكانات الذاتية؛ بسبب نقص الخبرة أو التمويل، لذا يمكن تحديد أهم المجالات التي يحتاج العراق في إنجازها للتعاون الثنائي، وَفْقاً للآتي:

1- التعاون على المستوى المؤسساتي

يمكن للعراق الإفادة من الدول ذات التجارب الناجحة في تجاوز مشكلة تخلُّف الجهاز المؤسساتي، وذلك عبر إبرام أشبه بالاتفاق الثنائي؛ لمساعدة العراق في الحد من الفساد، وعملية الانتقال لتطبيق موازنة البرامج والأداء، وآليات التحول نحو أنظمة الجباية الإلكترونية، وعلى وَفْق النقط الآتية:

أ- إبرام العراق مجموعة اتفاقيات ثنائية لمحاربة الفساد، إذ أصبح الفساد ظاهرة عامة، وليس هناك دولة على وجه المعمورة خالية تماماً من الفساد الإداري والمالي، لكن تتفاوت درجة الفساد من دولة إلى أخرى، إذ تُقسَّم منظمة الشفافية الدولية وَفْقاً لمعيار مستوى الفساد في القطاع الحكومي الدول على ثلاثة أقسام تتضمَّن أكثر فساداً، وأكثر نزاهة، وما بينهما، ويصنف العراق –وَفْق هذا

المؤشر- من الدول الأكثر فساداً، إذِ احتلَّ العراق -وَفْق تقرير مدرك الفساد لعام 2021- المرتبة (157) من أصل (180) دولة[44]. وتبعاً لذلك ينبغي للعراق الإفادة من تجارب الدول العملية والناجحة في آليات الحد من الفساد في القطاع العام، ومن أبرز الدول الآسيوية الرائدة في هذا المجال هما: سنغافورة، وماليزيا؛ إذ أصبحت سنغافورة من الدول الأكثر نزاهة على المستوى الدولي، بعد أن كانت تصنف من الدول الأكثر فساداً في القرن الماضي، وذلك يعود للآليات العملية التي وضعتها للحد من الفساد، ومن أهم الآليات التي وضعتها سنغافورة الآتي[45]:

- وضع قانون مكافحة الفساد، مرادفاً بمكتب خاص للتحقيق في قضايا الفساد.
- وضع قانون يحظر استخدام الصفة الوظيفية في إنجاز المعاملات العامة.
- تيسير القوانين والإجراءات الإدارية داخل مؤسسات الدولة.

ب- القيام بالاتفاق للتعاون في تطبيق موازنة البرامج والأداء، فقدِ ارتفعت أصوات الباحثين والخبراء في الشأن المالي منذ عام 2010، إلى ضرورة مغادرة الموازنة العامة في العراق نظام موازنة البنود، والتوجُّه نحو تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء، ومع اتفاق صناع القرار العراقي مع هذا العرض، فإنَّ تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء بقيت فكرة متفق عليها من دون تطبيق عملي، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب، من أبرزها:

- الفساد الإداري والمالي المتغلغل في المؤسسات العامة.
- التشابك وعدم الوضوح في مسؤوليات وواجبات الوزارات والدوائر الحكومية.
- عدم الشفافية وصعوبة الوصول للمعلومات ذات الشأن.
- ضعف كفاءة الكادر الإداري والمحاسبي المطلوب لتطبيق العمليات الإدارية والمحاسبية الخاصة بأسلوب موازنة البرامج ولأداء، خصوصاً فيما يخص التحاسب على أساس الاستحقاق.

ج- القيام بالاتفاق الثنائي من أجل التعاون؛ لتطوير نظام أتمتة الإيرادات العامة: إذ إنَّ من

44. منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر مدرك الفساد لعام 2021، ص 3-2. متوفر على الرابط:
https://images.transparencycdn.org/images/CPI-2021-Report-AR.pdf.

45. فراس طارق مكية، لمحات إستراتيجية حول قانون المحكمة الاتحادية العليا في العراق، (تونس: المنظمة العربية للقانون الدستوري، 2017)، ص12.

أهم المتطلبات المكملة لإصلاح عملية ريعية إيرادات الموازنة العامة في العراق، والتوجُّه نحو زيادة الإيرادات من المصادر الأخرى، هو مغادرة الآليات التقليدية المتبعة في عملية تحصيل الضرائب والرسوم، إذ تشير البيانات المتوفرة إلى أنَّ نحو (50%) من الإيرادات غير النفطية لا تذهب إلى الخزانة العامة للدولة، بل تذهب مباشرة إلى خزائن شخصية[46]، وعند تتبع إيرادات الضرائب والرسوم المتوقعة والفعلية المثبتة في الموازنة الاتحادية في العقد الأخير (2010-2019) نجد أنَّها دائماً ما تُثبَّت إيرادات فعلية أقل بكثير من الإيرادات المتوقعة [47]، ممَّا يؤكِّد حجم الفساد في عملية جباية الإيرادات العامة، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب، من أهمِّها[48]:

- ضعف كفاءة الإدارة الضريبية.

- اعتماد الأنظمة التقليدية في احتساب الضرائب وجبايتها، والرقابة عليها، إذ جاء العراق في المرتبة (143) على مستوى العالم في مؤشر تطبيق الحكومة الإلكترونية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة عام 2020 [49].

- البيروقراطية التي تدفع بالمكلف إلى التقاعس عن التسجيل ودفع الضرائب والرسوم الواجبة عليه.

2- على المستوى الاقتصادي والمالي

تنهض الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية بدور مهم في نجاح عملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية المنشودة داخل الدولة، كما تساهم جميعها في زيادة إيرادات الموازنة العامة، عبر تنويع

46. شذى خليل، النظام الضريبي في العراق مليارات ضحية الفساد والفوضى، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (تاريخ الوصول 22/9/2022). متوفر على الرابط:
https://rawabetcenter.com/archives/131186.

47. ينظر في ذلك: جمهورية العراق، قانون الموازنة الاتحادية للسنوات 2010-2019، (جريدة الوقائع العراقية، أعداد متفرقة). وأيضاً: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات 2010-2019.

48.هيثم علي العنبكي، ومازن هيثم الشيخلي، أتمتة الأنظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبي في العراق، (العراق: مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 3، 2016)، ص273. وكذلك يُنظر: علي حسن حسين عبدالله، الإصلاح الضريبي ودوره في تمويل الموازنة العامة في العراق، رسالة ماجستير، (جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم القانون، 2017)، ص123.

49. تقرير الأمم المتحدة، مسح الحكومة الإلكترونية لعام 2020، (نيويورك: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2020)، ص284.

مصادر الإيرادات والتقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية.. فالاتفاقيات الثنائية على المستويين الاقتصادي والمالي يمكن أن تؤدِّي إلى تسريع نجاح الآتي:

1. المناطق الحرة الصناعية والتجارية، إذ تُعدُّ المناطق الحرة إحدى الآليات الناجحة في تنمية اقتصاد الدولة، ومن ثَمَّ زيادة مصادر الدخل القومي وتنويعها، وتُعرف المنطقة الحرة بأنَّها: (منطقة محدَّدة جغرافياً بحدود واضحة، وتقع داخل حدود الدولة والتي تسمح بدخول الواردات من المواد الأولية من دون تعريفة جمركية؛ لاستخدامها في عملية التصنيع، وإعادة تصديرها) [50]. كما توفِّر هذه المناطق فوائد كثيرة، يمكن إجمالها بالآتي [51]:

أ- تخفيف القيود الإدارية والجمركية، ممَّا يؤدِّي إلى تنشيط الحركة التجارية في الداخل والخارج.

ب- إقامة صناعات تصديرية.

ج- تطوير الموارد البشرية الوطنية وتدريبها.

د- تحقيق التكامل في المشروعات الوطنية.

هـ- خلق فرص عمل جديدة.

و- زيادة موارد الدولة وتخفيف عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

ز- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة.

ح- تنمية الموانئ والمطارات وبعض المناطق النائية.

ط- تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

2. توسيع شبكة تصدير النفط والغاز: إنَّ الآلية المقترحة في المبحث الأول من هذا الفصل الهادفة إلى تطوير قطاع النفط والغاز بما يؤدِّي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط، واستثمار الغاز

50. United Nations, Free Trade Zone and Port Hinterl and Development, (Bangkok: Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, 2005), p.p. 5-6.

51.سمير عاشور السيد، نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة دراسة ميدانية في مدينة بورسعيد، (مصر: مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، العدد 15، 2020)، ص302-300.

للاكتفاء الداخلي في المرحلة الأولى والتوجُّه نحو التصدير في الأمد الطويل، تصطدم بعائق كبير، ألَا وهو ضعف شبكة تصدير النفط والغاز، ونظراً إلى اعتماد العراق الشديد على الإيرادات النفطية، فقدِ اهتمَّ صنَّاع القرار العراقي منذ البدء في عملية إنتاج النفط بتنويع منظومة التصدير، فقد كان العراق يمتلك شبكة أنابيب واسعة للتصدير، ويمكن أن نطلق عليها بمنظومة التصدير الثلاثية، نسبة إلى تفرُّعها غرباً وشمالاً وجنوباً وغرباً، إذ يُصدَّر النفط العراق عبر ثلاث خطوط من الأنابيب، الأول، ممتد من كركوك إلى ميناء طرابلس اللبناني، والثاني، خط محاذي له يمتد من كركوك إلى ميناء حيفا في فسلطين، والثالث، خط يمتد من كركوك إلى ميناء بانياس السوري، أمَّا المنظومة الشمالية فهي تحتوي على أنبوبين للتصدير يمتدان من كركوك إلى ميناء جيهان التركي، فيما تعمل المنظومة الجنوبية بنقل النفط من الحقول الجنوبية إلى الخليج العربي، وذلك عبر مد أنوب من حقول النفط الجنوبية إلى موانئ التصدير في السعودية [52]، يُنظر جدول رقم (2).

جدول رقم (2) منظومة شبكة الأنابيب العراقية لتصدير النفط الخام

خط الأنبوب	من	إلى	سنة الإنشاء	الطول (كم)	السعة التصديرية (برميل/يوم)	الموقف الحالي
حيفا 1	كركوك	حيفا	1934	992	40000	أُلْغِيَ
طرابلس 1	كركوك	طرابلس	1934	928	40000	أُلْغِيَ
حيفا 2	كركوك	حيفا	1948	992	90000	أُلْغِيَ
طرابلس 2	كركوك	طرابلس	1948	928	90000	أُلْغِيَ
بانياس	كركوك	بانياس	1952	888	650000	مُندثر
طرابلس 3	كركوك	طرابلس	1965	928	650000	أُلْغِيَ
استراتيجي	الزبير	الفاو	1975	730	1,000000	يعمل
التركي 1	كركوك	جيهان	1977	1005	750000	يعمل

52. للمزيد يُنظر: كامل علاوي كاظم الفتلاويّ، وحسين لطيف الزبيديّ، الصناعة النفطية في العراق التحديات والآفاق، (العراق: مركز العراق للدراسات-الساقي للطابعة والتوزيع، 2015)، ص127-123.

خط الأنبوب	من	إلى	سنة الإنشاء	الطول (كم)	السعة التصديرية (برميل/يوم)	الموقف الحالي
التركي 2	كركوك	جيهان	1987	1005	750000	يعمل
السعودي مرحلة1	الزبير	خريص	1986	615	500000	مندثر
السعودي مرحلة2	خريص	ينبع	1990	953	1,600000	مُصادَر

المصدر: غانم العناز، خط أنبوب العراقي السعودي–العملاق النائم، مقال مستل من كتاب العراق وصناعة النفط والغاز في القرن العشرين، للباحث نفسه والصادر باللغة الإنجليزية عن دار نشر جامعة نوتنكهام البريطانية في عام 2012. متوفر على الرابط:
https://www.algardenia.com/maqal
at/37530-2018-10-23-19-48-52.html.

وتهدف فكرة التعاون الثنائي في هذه النقطة إلى إعادة تأهيل تلك الخطوط بما يحقق أكبر المنافع للقطاع النفطي العراقي، وزيادة إيراداته التصديرية.

3. التعاون في تطوير البنى التحتية: إذ تُعدُّ البنى التحتية العمود الفقري للدولة، فمن دونها يتعذَّر على الدولة البدء بتطوير قطاعاتها الاقتصادية، ونظراً إلى واقع البنى التحتية في العراق الذي يتسم بالتخلُّف والضعف، وما تحتاجه عملية تطوير البنى التحتية في العراق من مبالغ ضخمة تصل إلى نحو (146) مليار دولار[53]، كما فصَّلناه في المطلب الرابع من الفصل الثالث، لذا يمكن أن تحل الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مشكلة التمويل الكبيرة التي تحتاجها عملية تطوير البنى التحتية في العراق من: (مطارات، وموانئ، وكهرباء، وطرق، وجسور...إلخ)، وذلك عبر اتجاه العراق إلى إبرام اتفاقيات ثنائية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، سواءً مع دولة أم مشركات استثمار عالمية، بعد أن تُبَلْورَ سياسة واضحة إزاء الاستثمارات الأجنبية، بحيث لا تؤثِّر على شركات الاستثمار الوطنية، وذلك عن طريق توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات والحقول التي يعجز رأس

53. البنك الدولي، إعادة الإعمار والاستثمار في العراق، ج2، (واشنطن: 2018)، صIV.

المال الوطني (العام، والخاص، والمختلط) عن تلبيتها [54]، فهنا يمكن تسليط الضوء على أهم ثلاثة قطاعات للبنى التحتية، يمكن للعراق عرضها للاستثمار الأجنبي، والتي يمكن أن تكون مكملة ومتكاملة مع المشاريع والاستثمارات الوطنية، وهي على النحو الآتي:

أ- بناء الموانئ والمطارات وتطويرهما: تحتاج عملية بناء الموانئ والمطارات وتطويرهما إلى تمويل ضخم، فضلاً عن استخدام التقنيات الحديثة، التي لا تملكها الشركات الوطنية، ويتعذَّر على الموازنة العامة تمويلها، لذا يمكن للعراق إحالتها إلى دولة تمتلك هذه الإمكانات أو الشركات الاستثمارية العالمية التي تمتلك التمويل والتقنية الحديثة. والحقيقة توفر الصين فرصة سانحة في هذا المجال، فهي توفر التمويل اللازم، عبر إنشائها مؤسسات مالية مخصصة لهذا الغرض في سعيها لإحياء مبادرة (الحزام والطريق[55*****])[56].

ب- تطوير قطاع الكهرباء: مع المبالغ الطائلة التي أنفقها العراق على تطوير قطاع الكهرباء بعد عام 2003، والتي تصل إلى أكثر من (81) مليار دولار حتى عام 2021[57]، فإنَّ قطاع الكهرباء ما زال متخلفاً، ويعاني من تحديات كثيرة، لذا يمكن عرض هذا القطاع للاستثمار الأجنبي عبر التعاقد مع شركة عالمية متخصصة في هذا المجال، على سبيل المثال لا الحصر، شركة سيمنس الألمانية[58].

54.كاظم جواد شبر، نحو إستراتيجية واقعية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في العراق، (بغداد: سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، حصاد البيان 8، 2016)، ص150.

55.***** مبادرة الحزام والطريق: هي مبادرة أطلقتها الصين عام 2013، هدفها إحياء طريق الحرير القديم الذي كان يربط تجارة الصين بالعالم. للمزيد يُنظر: زرقين أحمد، مبادرة الحزام والطريق الصينية: قراءة إستراتيجية، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، مجلة قضايا آسيوية، العدد 3، 2020)، ص 74-73.

56. للمزيد يُنظر: هديل حربي ذاري، أثر مبادرة الحزام والطريق الصيني على العراق فرص وتحديات، (بغداد: سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022)، ص5.

57.منى العربي، ضعف قطاع النفط في العراق، تعريب: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (بغداد: 24 نيسان 2022)، ص3.

58. more see: Siemens Energy, Company Presentation, (Munich: August 2022). look at the link:https://assets.siemens-energy.com/siemens/assets/api/uuid:10c99477-02fb-4df9-a7c9-01b348b1f37b/siemens-energy-company-presentation-en-2022.pdf.

ج- بناء منظومة شبكة أنابيب النفط والغاز في الداخل والخارج: إنَّ بناء منظومة أنابيب سواءً كانت لنقل النفط والغاز في الداخل، أم لغرض التصدير خارج الحدود دائماً ما تُنْجَز من قبل الشركات العالمية، وذلك لما تحتاجه هذه العملية من تمويل ضخم، وخبرة، وتقنيات حديثة، لذا يوجد كثير من الشركات العالمية المختصة في هذا الشأن، يمكن للعراق التعاقد معها وَفْق مبدأ الأقل كلفة، والأكثر فائدة.

د- إنشاء منظومة من السكك الحديدية: أصبح التفكير ببناء منظومة للسكك الحديدية أكثر إلحاحاً في العراق من ذي قبل، ليس لأهميتها في النقل الشخصي فحسب، بل لما تؤديه من دور في تنشيط العمل التجاري، ويمكن للعراق الإفادة في هذا الشأن من تجربة تركيا التي قامت بإنشاء منظومة متطورة من السكك الحديدية بمساعدة الشركات الصينية [59].

59. عبدالحسين الهنين، مشاريع توحيد العراق الفرص لن تكون متاحة دائماً، (سلسلة إصدارات شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2022)، ص3.